الفصل الأول

الإطار العام للبحث

obeikandl.com

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة عدة تحولات غير مسبوقة، لعل أهمها الثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات، وقد كان لذلك تأثيرات قوية على القطاع الاقتصادي، فقد تحرر الإنتاج الصناعي من الإعتماد الكبير على الأيدي العاملة إلى الاعتماد على رأس المال والمعرفة كما أثرت تلك التحولات في طرق التنظيم والوظائف وعلى وجود تحديات مستقبلية، خاصة في مجال تخطيط إعداد الموارد البشرية "(١)

أن التكتلات الاقتصاديـــة العالمية التي تجلت في إبرام اتفاقية الجات G.A.T. والتي تحدد الأنصبة النسبية لدول العالم في مجال التجارة الدولية خلال القرن الحادي والعشرين "أضحى حقيقة أن أي أمة لكي يكتب لها البقاء كدولة أو قـــوة عظمى لابد لها أن تمتلك قاعدة اقتصادية مزدهرة تقوم عليها قوتها العسكرية وقوتها السياسية في النهاية"، (٢)، وقد زاد التقدم التكنـــــــولوجي والتكتل الاقتصادي من الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية مما أوجد تحدى للأخيرة يتمثل في ضـرورة تطوير قاعدتها الاقتصـادية وفي مقدمتها القطاع الصناعي أن أرادت أن يكون لها مكان فيما عرف بالنظام العالمي الجديد .

وعلى الصعيد الداخلي فقد واكب تلك التحولات العالمية الاتجاه ناحية " اقتصـــــاديات السوق "بدلا من الاقتصاد المركزي ، وشرعت الدولة في تطبيق ما اصطلح على تسميته "برنامج التكييف الهيكلي والإصلاح الوظيفي " وقد ترتب على ذلك توسيع مشاركـــــة القطاع الخاص في مجالات التنمية المجتمعية ، وقد اتجه القطاع الخاص الصناعي إلى الإستثمار فـــي المشاريع كثيفة لرأس المال وجلب لها التكنولوجيات المتقدمة ، عالية التكلفة ، وتحتاج للتعامل معها إلى كوادر فنية على درجـة عالية من المهارة العقلية واليدوية معا ، مما شكل تحديا للنظم التعليمية عامة ، وتلك التي تعد طلابـــها للمشاركة في خطط التنمية وسوق العمل ، ومنها التعليم الثانوي الصناعـــي حيث أصبح من الضروري أن يرفع من مستوى كفايته الداخلية وبعد خريجيه في ضوء معايير ومتطلبات العصر ، وسوق العمل الراهنة والمستقبلية .

إن التعليـــــم الثانوي الصناعي أصبح وفـــق هذه المعطيات صناعة لإنتاج الاحتياجات من القوى البشرية اللازمة للتنمية المجتمعية ، لذا فمن الضروري الالتفـــات إلى تخطيط هذا النظام التعليمي وفق رؤية شاملة بعيدة المدى ، وطبقاً لمعايير تربوية واقتصـــــادية محددة من شأنهـــا تنمية مستوى الكفاية الداخلية والخارجية ، وما يتطلبه ذلك من نظم وأدوات علمية .

إن زيادة السكان بمعدلات عالية ، وزيـــادة الطلب الاجتماعي على التعليم قد تمثل في اتجاه السياسة التعليمية لزيادة معدلات القبول بالتعليم الثانوي الصناعي لكي يستوعب ٤٧٪ من جملة المقيدين بالتعليم الفني

---

(1) James Wallker ; Human ResourcePlanning , N.Y. , MC Grow Hell Pub ., 1980, P. 36.

(٢) جـــــاك أتالي : الألفية الجديدة ، الرابحون والخاسرون فـــي النظام العالمي القادم ، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٥، ص٢٣ .

كما اعلنت خطط التعليم عن اهداف تتصل بالتوسع الكمي في التعليم الثانوي الصناعي ، وتحسين مستواه[(١)] إلا ان هذه الخطط جاءت خالية من الترجمة الإجرائية لهذه الأهداف وإستراتيجيات تحقيقها ، فلم تتضمن تلك الخطط التشخيص العلمي لتطور وواقع النظام التعليمي ولا الامكانات المتاحة له ولا الخيارات الاستراتيجية المؤدية الي تحقيق اهدافه ولا الموازنة التخطيطية التي تعد بمثابة الترجمة الحقيقة لأولويات تحقيق الاهداف المعلنة ٠

لذا كان من الضروري الالتفات إلي توفير النظم الفرعية المساعدة الحديثة والتي تساهم بفاعلية في عملية صناعة واتخاذ القرارات التخطيطية التي من شأنها التأثير الايجابي علي مستوي الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي سواء من الناحية الكمية او الكيفية او النوعية او الاقتصادية ٠

ان التحديات الحضارية وتعاظم تأثيراتها قد فرضت ضرورة التوجه الي تنمية " اقتصاديات التعليم " ، وهي عملية لاتقل في اهميتها عن ضرورة التوجه إلي اصلاح الانظمة المجتمعية ، ويعني مضمون اقتصاديات التعليم بناء وتحديث هيكل النظام التعليمي وتطوير النظم المكونة له والقدرات والمهارات لمدخلاته البشرية، كما يعني استحداث نظم واساليب ووسائل متطورة والتي من شأنها زيادة فاعلية الموارد المتاحة له عن طريق صناعة قرارات تعليمية رشيدة اذ ان الركيزة الأولي لعملية التنمية التربوية للكفاية الداخلية هي تخطيط هذه الكفاية بالإعتماد علي نظام معلومات فعال يعد اساساً في صناعة واتخاذ قرارات تخطيط التعليم لتنمية مستوي كفايته ٠

ان البحث الراهن محاولة لإستحداث نظام تكاليف متطور يمكن من خلال استخداماته المعلوماتية المساهمة بفاعلية في التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الصناعي من اجل تحقيق مستوي مرغوب من الكفاية الداخلية تمكنه من مواجهة التحديات والاحتياجات المستقبلية المجتمعية والعالمية ، فاقتصاديات التعليم في جوهرها تعني عملية تنمية الادوات والمفاهيم الاقتصادية وتطبيقاتها علي المشاكل والميادين التربوية ٠ (٢) والبحث عن أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية بشرياً ومالياً وتكنولوجياً وزمانيا من أجل تكوين البشر (بالتعليم والتدريب) والتعرف علي حجم الانفاق علي التعليم ومدي فاعليته وكفايته من حيث وفائه باحتياجات مستقبل التعليم من اجل تعليم المستقبل بتوجهاته وتحدياته "(٣)٠

---

(١) وزارة التربيةوالتعليم : الخطة الخمسية الثالثة للتعليم (٩٢/ ٩٣ - ١٩٩٧/٩٦) ، الاهداف والاستراتيجة،القاهرة ، الإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات ، ١٩٩١، ص ص ١٣-١٥ ٠

(2) Rogers &Rachline . H.s. ;Economics and Education , N.Y. : The Free Press, 1971. ,P. 711.

(٣) حامد عمار : خواطر حول اقتصاديات التعليم في الوطن العربي ، ندوة استراتيجية التعليم في الوطن العربى فى ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، نقابة المهن التعليمية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لاتحاد المعلمين العرب، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٣ ٠

أولاً : مشكلـــــة البحث ٠

تتمثل مشكلة هذا البحث فى إنخفاض مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوى الصناعى (نظام٣سنوات) أى انخفاض قدرة مدخلاته على تحقيق أهدافه الكمية والكيفية ، اذ أن التزايدغير المسبوق فى معدلات القبول (٢٠٪سنويا) تنفيذاً للأتجاهات السياسة التعليمية الجديدة دون أن يتلائم مع ذلك تزايد كمى وكيفى فى بقيـــة المُدخلات (البشرية والمادية) كنتيجة لانخفاض معدل الزيادة السنوية فى تكاليف هذا التعليم (٩٪سنويا) ، أدى إلى ضعف قدرة هذه المدخلات على تحقيق الأهداف ٠(١) ٠

إن لكل نوع من انواع التعليم تركيبة مثلى من المدخلات التعليمية تصمم وفق معايير علمية وتربويـــة محددة وفى ضوء متطلبات نوعية أهداف هذا التعليم ، ولنظم التكاليف دور حاسم فى صياغة مثل هـــــذه التركيبة فالمُدخلات الجيدة حصيلتها مُخرجات جيدة ، والعكس صحيح، اذأن وجود المُدخلات بقدر كافـــــ ونوع تفاعلاتها هو فىالأول والآخر شرط كفاية التعليم ونجعه، أى مدى تحقيقه بمخرجاته لأهدافه"٠(٢)، غيرأن نظام التكاليف التاريخية الذى تطبقه إدارة التعليم لايحقق ذلك إذ فىظل إستخداماته حدث إختلال فـــى هيكل توزيع الموارد المتاحة ، وفقد فى التكاليف والأفتقار إلى المعلومات التى من شأنها تحقيق رشد صناعة قرارات تخطيط التعليم لتخصيص موارده المحدودة على الاستخدامات غير المحدودة ٠

إن التحدى المستمرلصناع السياسة التعليمية هو كيف يمكنهم تحقيق تحسينات كمية وكيفية فى التعليـم تحت قيود الميزانية المشددة، والاستراتيجية الرئيسية لمواجهة ذلك التحدى هو تنمية الكفاية فى تخصيـــص الموارد القيمة ، ويتحقق تحسين الكفاية فى تخصيص الموارد عندما ننتج مزيداً من المدخلات باستخـــــدام تكاليف أقل لتحقيق نفس المستوى من المخرجات ٠ (٣)

إن فاعلية المدخلات فى تحقيق اهدافها تتطلب ضرورة اجراء مقارنات للاستراتيجيات المتصلة بحجم وكيفية أداء هذه المدخلات من ناحية كلفتها وفاعليتها فى تحقيق الأهداف المحددة لها من ناحية أخرى لـــذا فإن تحليلات الكلفة –الفاعلية Cost- Efffecitivenes بعد إقرار حجم التمويل بالموازنة العامة للدولة أمرتفرضه محدودية التمويل والقيود المفروضة عليه ، وحينئذ تصبح المشكلة البحث عن أفضل تلك الطـرق (الاستراتيجات) الموصلة للإستخدام الأمثل للتمويل المتاح فى الموازنة ٠(٤)٠

---

(1) Gevernment of Egypt,Ministry of Education; Reform of Educational System of Egypt a Sector Assessment, Cairo : Educational Planning Unit , 1990, P. 378, Tabl. 9-15 .

(٢)محمد أحمد الغنام: مقدمة فى التخطيط التربوى ،مكتب اليونسكوالإقليمىفى الدول العربية ، ١٩٧٥، ص ٣٦

(3) Mun C. Tsang; Cost Analysis of Educational Inclusion of Marginaliz -ed Population, Unesco: I.I.E.P. ,1994. , P.83.

(4) George Psacharopulos & M.W.hall ; Education For Development,An Analysis of Investment Choices, Oxford University Press,1985 ,P.168.

لتحقيق أهداف النظام التعليمى يمكن لأى بحث أن يقترح العديد من الإستراتيجات المتصلة بتطويرنمط المدخلات وأدائها ورفع مستوى فاعليتها فى بلوغ الأهداف، ولكن هذه الاستراتيجيات سوف تظل مجـــرد مقترحات تفتقد إلى السند العلمى الذى يحدد مدى جدواها وفاعليتها ، وبالتالى إمكانية تنفيذها ، وتحليل الكلفة/ الفاعلية يوفر المصداقية لأى مقترح استراتيجى ٠

من هنا نشأت الحاجة الى نظام لمعلومات التكاليف يمكن من خلاله تحقيق تخطيط الموارد المـــالية المتاحة للتعليم الثانوى الصناعى بما يوفره من تخصيص متوازن لعناصر التكلفة(المدخلات التعليمية) ، وبما يمكنه من إجراء تحليلات الكلفة/الفاعلية عن طريق مايوفره من معلومات دقيقة معالجة وفق إسس علميـــة وتربوية حول تكلفة المدخلات التعليمية وقياس فاعلية كل مُدخل تعليمى ومدى مساهمته فى إنجاز الأهـــداف وترشيد عمليات ومراحل صناعة واتخاذ القرارات المتصلة بتخطيط التعليم وتنميته تربوياً، ولا شـــك أن ممارسة الأنشطة المالية لم يعد يقتصر على عمليات توفير الأموال حينما تظهر الحاجة إليها، ولكنها تتطلب تطبيق الأصول والادوات العلمية الحديثة لإدارة الأموال بشكل فعال يتحقق من خلاله تحقيق أهداف النظـــام بأقل تكلفة ممكنة٠(١)٠

ومما سبق عرضه يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسى التالى :-

س : كيف يمكن رفع مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي بإستخدام نظام التكاليف المعيارية ٠؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الأتيـــــة :

س : مامتطلبات تصميم نظام تكاليف ملائم للتعليم الثانوي الصـــــناعى ، ومالإستخداماته٠؟

س : ما مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصـناعى في ضوء إستخدامات نظام التكاليف التاريخية ٠؟

س : ما إستخدامات نظام التكاليف المعيارية في التعليم الثانوي الصناعي (نظام ٣سنوات)٠؟

س : ما فاعلية نظام التكاليف المعيارية فىرفع مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي ٠؟

---

(١) محمد على شهيب: الأصول العلميـــة والتطبيقيـــة لصنع القرارات الماليـة ، ط (٢) ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ، ١٩٨٨ ، ص ٥ ٠

ثانياً : مبررات إختيار مشكلـــــة البحث :

١- إنخفاض مستوي الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي :

(١)

تؤكد نتائج البحوث التربوية علي أن مستوي الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي منخفض، وموارده لاتحقـق أهدافه ، وإدارته تقليدية وبحاجة ماسة إلي النظم والادوات الاقتصادية الحديثة وتعاني هيئة تدريسه من ضعف مستوي الكفاية والنمو المهني(التدريب واعادة التأهيل) ، ومناهجه جامده غير متكيفة مع متطلبات الطلاب والبيئة ، كما ان تزايد معدلات الالتحاق به اكبر من معدلات تزايد الموارد المتاحة له ، وتؤدي ذلك الي زيادة الضغط علي المباني المدرسيـة القائمة وضعف نموعملية بناء المدارس الجديدة وتحديث القائم منها ، مما أدي الي الافتقار إلي المساحات الكافية لانشاء الفصول والورش، فضلاًعن إرتفاع كثافات الفصول ونسب الطلبة الي المدرسين، وأنخفاض الوقت المخصص للمحتوي العلمي للمقررات خاصة بعد إدخال نظام تعدد الفترات الدراسية ، وانخفاض موازنة الصيانة مما أدي الي تقيد الفـرص المتاحة لاكتساب الخبرات العملية .(٢) .

كما أثر كل ذلك علي مستوي ونوعية التعليم وماترتب عليه من إ رتفاع في معدلات البطالة بين خريجي هذا التعليم وانخفاض معدلات انتاجيتهم .(٣) مما يعني ضرورة الالتفات الي تخطيط تنمية مستوي كفاية التعليم والبحث عن افضل الوسائل المؤدية الي ذلك .

---

(١) راجع على سبيل المثال الدراسات السابقة التالية :

- دسوقى عبد الجليل : الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى ، ماجستير ،كلية التربية،جامعة عيـن شمس ١٩٨١ .
- عايدة محمد عبد التواب: تقدير كفاية خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى ضوء متطلبات التنمية الإقتصادية فى مصر ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٤ .
- عز الدين عبد العزيز يوسف: دراسة ميدانية لدور المدرسة الثانوية الصناعية فى تحديد مستوى آداء الخرجين ماجستير كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٧٢ .
- بحوث وتوصيات : المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر " مستقبل التعليم الفنى فى مصر (٣ـ٥ نوفمبر، ١٩٩٣) ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة) ١٩٩٣ .

(2) The World Bank ; Arab Republic of Egypt, Study on Technical Education - tion , Main Report , Vol. 1, C.D. Africa Region, 1990 , p.ii.

(3) _____ ; Vocoation and Technical Education and Training , Washington : The World Bank , D.C. 1991 ,P.12.

٢- ضعف فاعلية إستخدامات نظام التكاليف التاريخية ٠

إ ن المخصصات المالية للتعليم التي تقررها الموازنة العامة للدولة تضع قيوداً علي حجم ونمو الموارد المتاحة للتعليم الثانوي الصناعي ومن هنا تنشأ الحاجة إلي اتباع الاساليب الرشيدة والموضوعية عند صناعة واتخاذ القرارات بشأن النسب التي تخصص لمختلف اوجه الانفاق علي الانشطة التعليمية ، أذ انها أحد أهم مؤشرات الكفاية الداخلية الكيفية التي يتم بها توزيع مخصصات موازنة الدولة علي قطاعات التعليم بما يحقق مستوي كفاية ملائم ٠ (١) ٠

كما تزداد الحاجة الي نظام للمعلومات التكاليفية خاصة عند صناعة قرارات تخطيط مستوي الكفاية الداخلية للتعليم تخطيط استراتيجي، اذ يتطلب ذلك توفير المعلومات التحليلية المتعمقة عن الانشطة التعليمية ، ومدي مساهمة كل نشاط في النتائج النهائية للنظام التعليمي ، وما أعترضه من مشكلات ، وافضل مزيج من المدخلات البشرية والمادية لتحقيق افضل نتائج تربوية ، وكيف يجب توزيع الموارد المالية المتاحة ، إذ انها أحد المشكلات التخطيطة الهامة هي توزيع الموارد المحدودة علي الاستخدامات غير المحدودة (تخصيص الموارد) ، بهدف تحقيق اقصي عائد أ و ادني نفقة " (٢) ممكنة ٠

إن نظام التكاليف التاريخية المطبق حاليا كنظام لتوفير المعلومات المتصلة بتخطيط التعليم الثانوي الصناعي لاتتوافرفيه درجة العلمية المطلوبة في تقديراته وبياناته واجراءا ته ويعطي نتائج تعتمد علي الاجتهاد الشخصي والرأي الخاص للمختصين ، ومن ثم تسيطر الاساليب التقليدية عند صناعة قرارات التخطيط ، اذ لاترتكز علي قواعد محددة من اليقين القائم علي المعلومات المتكاملة والكافية ٠

إ ن أهداف نظام التكاليف كنظام معلومات تقف عند حدود التقرير عن الاحداث الماضية وتطورها ولذلك نعت بالتاريخية ، كما يركز علي المعلومات عن البيئة الداخلية للنظام التعليمي ، ولاتمتد أهدافه لتشمل القوي والعوامل المؤثرة علي التعليم في البيئة الخارجية، والتي اصبحت في الوقت الراهن أعظم أثراً من العوامل والقوي داخل النظام التعليمي ذاته ٠

إ ن ضعف فاعلية معلومات نظام التكاليف التاريخية قد أدي الي ضعف فاعلية الخطط التعليمية من حيث المدي الزمني(تخطيط قصير المدي) ، ومن حيث صياغة الأهداف (غير محددة الصياغة) ، ومن حيث الوسائل المحققة للاهداف، (ضعيفة الكفاية) كل هذا أوجد الحاجة الي استخدام متطور للمحاسبة الأدارية التي تهدف الي ان تصبح البيانات المحاسبية أداة لخدمة الأدارة في صناعة قرارا تها وحل مشكلاتها ٠

إ ن تراكم المشكلات التعليمية قد فرض ضرورة التخطيط الاستراتيجي (طويل المدي) ، حيث الأهداف محددة الصياغة و الإستراتيجيات ذات فاعلية قابلة للتقويم والتقييم ٠

---

(1) UNESCO ; System In Indicators The Critiria For Measuring Of Plann -ing and Management , Unesco : I.I.E.P., 1971. , P. 2

(٢) علي السلمي : إتخاذ القرارات الإدارية ، القاهرة ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، مركز البحوث الإدارية ، ١٩٧٠، ص ٤٩ ٠

٣- الحاجة إلي نظام معلومات يساهم بفاعلية في تخطيط مستوي الكفاية الداخلية .

إ ن تنمية مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي لتحقيق الهدف الإستراتيجي المعلن " ا لتوسع في التعليم ليستوعب ٤٧٪ من المقبولين بالتعليم الفني وتحسين مستواه " ، يتطلب تخطيطاً استراتيجياً لاستخدام الموارد المتاحة له بفاعلية ولا يمكن تحقيق فاعلية الموارد المتاحة الا عن طريق نظام للمعلومات التكاليفية يهدف الي ترشيد استخدام الموارد المتاحة " ذلك لان التعليم يمكن ا ن يكون مرتفع التكلفة ، وفي نفس الوقت رد يئا إ ن لم يكن إنفاقه رشيداً.(١) ويحتاج ترشيد الانفاق الي توافر بيانات ومعلومات تحليلية لصناعة واتخاذ قرارات رشيدة (تخطيطية / تنفيذية/ رقابية)، وعلي كافة مستويات النظام التعليمي ومواقعه " خاصة وأن أهم مشكلات إدارة التعليم بفاعلية القصور في المعلومات علي كافة المستويات، وفي أساليب الحصول علي البيانات والمعلومات الخاصة بالعمل".(٢)

ومن هنا نشأت الحاجة الي نظام للمعلومات التكاليفية للمساهمة في تخطيط تنمية مستوي الكفاية تخطيطاً استراتيجياً، يمكنه أن يوفر المعلومات التي تتعامل مع الابعاد الثلاثة للوقت ، ويضع في اهتمامته بيئة التعليم الداخلية والخا رجية ، معلومات لها القدرة علي المساهمة في إ نجاز نفس الاهداف التي تتقرر بتكاليف اقل فهي توفر البدائل والتوليفة المثلي من المدخلات لإنجاز الأهداف .

٤- الحاجة إلي نظام معلومات يمكن أن يحقق المزج الأمثل لعناصر التكلفة(المدخلات).

إ ن التحليل الاولي لبيانات التكاليف التاريخية للتعليم الثانوي الصناعي يشير إلي وجود إختلالات في هيكل التكاليف سواء علي المستوي الكلي - بين عناصر التكلفة - إذ يتحيز الانفاق ناحية التكاليف الجارية (الأجرية) علي حساب التكاليف الاستثمارية ، أو علي مستوي كل عنصر من عناصر التكلفة ، إ ذ يتحيز الانفاق ناحية التكاليف غير المباشرة (إدارة التعليم) ، علي حساب التكاليف المباشرة (العملية التعليمية) .

"إن العبرة في التعليم ليست في مجرد توافر المدخلات او الموارد الجيدة ، وانما في كيفية تعبئة هذه الموارد واستثمارها- علي المستويات الإجرائية - في أحسن صورة ممكنة " (٣) " ومهما كانت كفاية إدارة هذا التعليم أو هيئته التدريسية فإنهما لايغنيان عن إستخدام المدخلات الاستثمارية (الآلات / المعدات/ التجهيزات / المباني) اللازمة لاكتساب المهارات اليدوية والعقلية اللازمة لتكوين وإعداد طالب التعليم الصناعي ، وأن هذا التعليم بصورته الحالية لايعد عاملاً ماهراً ولافنياً " (٤) ، ومن هنا نشأت الحاجة الي نظام تكاليف تحقق معلوماته المزج الأمثل لعناصر التكلفة لتحقيق أهداف التعليم .

---

(١) ف . كومبز : أزمة التعليم في عالمنا المعاصر، ترجمة احمد خيري كاظم وآخر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٩ .

(٢)حمدى على عبدالسلام: مشكلات الإدارة التعليمية في ظل الحكم المحلي، ماجستير، كلية التربية، جامعة الازهر ١٩٨٤ ، ص ٢٠٣ .

(٣) محمد احمد الغنام : " المدرسة المنتجة، رؤية للتعليم من منظور إقتصادي واسع " ، التربية الجديدة ، العدد(٢٩) ، السنة (١٠) ، ١٩٨٣ ،ص

(٤) حا مد عمار : في تطوير القيم التربوية، رأي آخر، القاهرة، دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع ، ١٩٩٢ ، ص ٧٥ .

٥- الحاجة إلي نظام معلومات للتنبؤ بتأثيرات القوي والعوامل المجتمعية ٠

التعليم الثانوي الصناعي نظام فرعي في منظومة تعليمية تعد جزء من منظومة اجتماعية أكبر ، لذا فهو يتبادل التأثير والتأثر مع القوي والعوامل المختلفة ، ويتوقع منه إعداد طلابه للمستقبل - المنظور علي الاقل -، والمساهمة في تطوير ذلك المستقبل ، ولن يقوم بهذا الدور دون ان يكون لديه معلومات كافية حول القوي والعوا مل والمؤثرات العالمية والبيئية المختلفة أياكان نوعها أو مجالها (اجتماعية / اقتصادية / سياسية / تكنولوجية / قيمية ٠٠٠ الخ) ، وذلك للحصول علي أفضل فهم ممكن لتلك العوامل والقوي في وضعها الراهن والتنبؤ بتاثيراتها في المستقبل علي التعليم عامة والتعليم الثانوى الصناعى خاصة ٠

إ ن ضعف كفاية المعلومات المتصلة بالتنبؤ بتأثيرات القوى والعوامل المختلفة على التعليم يقف وراء انخفاض كفاءة تصميم الخطط التعليمية السابقة (مرحلة ماقبل التصميم) ، بل وانخفاض كفاءة تنفيذ تلك الخطط ، ويمكن إرجاع ذلك الى ضعف كفاية المعلومات التنبؤية ، فعلى سبيل المثال لاالحصر أ دى ضعف كفاية المعلومات عن التنبؤ بتأثير أحد المتغيرات الاقتصادية وهو مايسمى " با لتضخم الزاحف " قد أدى الى القصور فى تنفيذ ما تم تخطيطه للمبانى المدرسية بنسبة (٣٠٪) من جملة الانشاءات في الخطة التعليمية الثانية (١٩٨٨/٨٧ -١٩٩٢/٩١)، ا ذ اعتمدت صناعة قرارات التخطيط على الاتجاه المتصاعد في تمويل التعليم دون التحسب الى ان الزيادة المضطردة فى ميزانية التعليم لاتمثل زيادة حقيقية فى تمويله نظرا لأن معدلات التضخم لها تأثير مباشر علي هذه الزيادة " (١) ٠

٦ -- الحاجة إلي تخطيط مستوي الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي٠

" أ ن التطور التكنولجي المستمر والمتسارع قد صاحبه ظهور العديد من المهن الجديدة واندثار مهن اخري ، كما ان طبيعة المهن المستحدثة تتطلب في ممارستها القدرة علي فهم الالة المتطورة والسيطرة عليها وإصلاحها والجمع بين العمل اليدوي والعقلي ، وتتطلب ايضا مسئولية اكبر نتيجة لتعقد الما كينات الحديثة وارتفاع أ ثما نها مع القدرة علي التعامل مع الكلمة المكتوبة ، ويفرض ذلك علي العمال القيام بمهام إضافية لاتتعلق بالمهن والتخصصات التي يمارسونها بل وبالتخصصات والاعمال المتعلقة بها والقريبة منها "٠(٢) ، كما يفرض ذلك ضرورة إعداد عامل ماهر تتوازن فيه قدرات المعرفة والادراك مع قدرات المهارات والكفايات الأدائية ، ويتطلب مثل هذا الاعداد لتلك المهن احداث نقلة نوعية في مستوي مدخلات وعمليات التعليم الثانوي الصناعي ،ومن هنا نشأت الحاجة الي تخطيط مستوي الكفاية الداخلية وبالتالي الحاجة الي نظام تكاليف متطور لضمان فاعلية قرارات التخطيط ٠

---

(١) صلاح حسن خضر السيد : الابعاد الاجتماعية والإقتصادية والسياسية للإستثمار التعليمي في مصر ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٤، ص ١٦١ ٠

(٢) محمد نبيل نوفل : التعليم والتنمية الإقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩،ص ١٢٧ ٠

ثالثاً : أهميـــــــة البحث ٠

تكمن أهمية هذا البحث في أنه محاولة علمية تسعى إلى توفير معرفة جديدة حول كيفية رفع الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي بأعتباره أكبر وأهم أنواع التعليم الثانوي في مصر ٠ وذلك بأستخدام نظام التكاليف المعيارية في الجوانب الإدارية والمحاسبية والتربوية لذلك التعليم ، وبخاصة عند عملية اتخاذ القرارات التربوية الرشيدة ذات التأثيرات الهيكلية على النظام التعليمي، سعيا إلى رفع مستوى كفايته الداخلية في ضوء الاستخدامات المتعددة والحديثة لنظام التكاليف المعيارية ٠

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره **يمكن بواسطة هذا النظام تحديد المزيج الأمثل من مجموعة المدخـــلات التعليمية التى تحقق افضل منتج تعليمى عن طريق توفير معايير المستوى الكيفى والجودة التعليمية ومعايـــر لتحديد الكمى لقدرة النظام على إعداد المخرجات التعليمية ، فمعلومات ودراسات التكاليف تعد من الوظائـــف الاساسية للأدارة التعليمية، لكى تحدد المتطلبات المالية والمادية والبشرية للخطط والبرامج التعليمية ، كما تمكن الادارة التعليمية من التعرف على نقاط الضعف والقوة فى الأداء التعليمى ، ومجالات تحسين هـــــذا الأداء للحصول على أقصى المنافع من مجموعة المدخلات فى الوحدة التعليمية** ٠ وبخاصة إذا اتصل ذلك بنظام تعليمي يُعد من أكبر وأهم نظم التعليم الثانوي في مصر ٠

رابعاً : هـــــدف البحـــــــث ٠

يهدف هذا البحث في المقام الأول إلى معرفة كيفية رفع مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي في ضوء الأستخدامات الحديثة لنظام التكاليف المعيارية، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الأساسي يتطلب الأمر تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المشتقة منه ، كما يلي :

- **التعرف على متطلبات وتصميم نظام التكاليف الملائم للتعليم الثانوى الصناعى واستخداماته الحديثـــــة لتحقيق** تخطيط وإقتصاديات هذا النوع من التعليم ٠
- تقويم مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي في ضوء إستخدامات نظام التكاليف التاريخية المطبق في هذا التعليم ٠
- تحسين ورفع مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي عن طريق الاستخدامات الحديثة لنظام التكاليف المعيارية بأجراء صياغة تطبيقية لصناعة قرارات تخطيطه تخطيطا إستراتيجيا ٠
- تقويم مستوى الكفاية الداخلية المعيارية للتعليم الثانوي الصناعي لمعرفة مدى فاعلية إستخدامات نظام التكاليف المعيارية وأثارها المتوقعة على مستوى الكفاية الداخلية ٠
- **إجراء صياغة تطبيقية لعملية صناعة القرارات التخطيطية الأستراتيجية ، وذلك فى ضوء إستخدامـــات نظام التكاليف المعيارية ٠**
- **تقويم فاعلية نظام التكاليف المعيارية ، وذلك من خلال بيان الآثار المتوقعة نتيجة إستخدامات هذا النظام على مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوى الصناعى ٠**

obeikandi.com

خامساً : منـــهج البـــحث ٠

سوف يستخدم البحث المنهج الوصـــفى التحليلي حيث يتم وصف ماهـــو كائن في النظام التعليمي وتفسيره والاهتمام بتحديد الظروف والعلاقات التى توجد بين الوقائع والاهتمام بتحديد الممارسات الشائعة في النظـــام التعليمي ، وتجميع البيانات والمعلومات عنه من خلال الوصف المنظم والتحلـيل المنسق لجميع الجوانب ذات الأهمية في الموقف الحاضر ، والمتصلة بالكفاية الداخلية للنظام التعليمى٠(١) ، كما ســـــوف يتم استخدام "مـــدخل تحليل النظم " في إطار المـــــنهج الوصفى التحليلي في تناول بعـــــض جوانب مشكلة البحث وتحقيق أهداف البحث ، حيث يعد أكثر المناهج البحثية ملائمة لها ، فهو طريقة تحليلية ومنظمة تمكننا مـن التقدم نحو تحقيق الأهداف التى حددها البحث، كما يمكننا من تحليل الظواهر تحليلاً نظامياً كمياً وكيفيـــــاً ويسمح بتخطيطها على الوجه الامثل ويسمح بتحديد عدة بدائل ممكنة ، ويمكن من إستشراف المستقبل٠(٢) ويمكن فهم جوهرمدخل النظم عن طريق وصف أهدافه فهدفه الأساسى تنمية مستوى كفاية النظم عن طريق الاستخدام الامثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة ، وتحقيقا لهذا الهدف يحاول مدخل النظم البحث فى هيكل المدخلات، وطرق صناعة واتخاذ القرارات التى تؤدى إلى زيادة مستوى الكفاية وزيادة كفـــاءة التحكم فى النظام ٠

إن هذا المدخل يوفر اداة لتحليل مكونات التعليم وبيان العوامل المؤثرة على كفايته الداخليـــــــة والخارجية ، وكذلك تحديد البدائل التى من شأنها تحقيق مستوى افضل من الكفاية ٠(٣)، إذ تُعد المشكلـــة الأساسية في دراسة النظم هى فهم معالم النظام وتحديدخصائصه ، وتحديد التكامل بيـــن عناصر النظام وبين العناصر الفرعية المكونة للنظام الكلى ، فالنظام التعليمى ليس فقط جمع من المدخـلات التعليمية ، بل أن العلاقات التى تربط بين هذه المدخلات هى التى تحدد مدى نجاح أو فشل النظام التعليمـــى فى تحقيق وظيفته ، ومن هنا فأن زيادة تأثير الكل يتم بصياغة تنظيم فعال يجمعه فى إطار مخطط ٠

---

(١) جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيرى كاظم : مناهج البـــــحث في التربية وعلم النفس ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ ، ص١٣٥ ٠

(2) Roger A. Kaufman ; Educational System Plnnning , N.Y.: Prentice Hill 1972 , P. 25

(3) Mary Jay Pigozzi & Victor J. Cheutat ; Improving The Efficiency of Education Sysem , N.Y.: Florida State University, 1988 , P.3-1.

سادساً : حـدود البحث ٠

أ) الحدود الموضوعيـــة ٠

سوف يتم دراسة متطلبات وتصميم نظام التكاليف الملائم لرفع مستوى الكفاية الداخلية للنظم التعليمية ، وسوف يتم التركيز على أهم أستخدامات هذا النظام . والتى من شأنها أن تنمى في مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي ، وبخاصة ممارسة الوظيفة التخطيطية مركزيا ، إذ أن السلطة التعليمية المركزية هي التى تشرف على (الاستثمار في الأنسان) عموما ، وهى التى تنسق بين مختلف المناطق المحلية في هذا الأستثمار وتضع الخطط العريضة للسياسة التربوية وتحدد الخطط العاجلة والآجلة ، وتتابع وتنفذ هذه وغير ذلك مما يفترض أن تقوم به السلطة القائدة " (١)

كما سوف يتم دراسة مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي في ضوء استخدامات نظام التكاليف التاريخية ، مما يتطلب تحليل تكاليف هذا التعليم ، للتعرف على فاعلية تحديد وتوزع مخصصاته في تحقيق أهدافه التربوية ، وعلى وجه التحديد المشكلات المرتبطة بتطبيق نظام التكاليف التاريخية في التعليم ، وأثارها على مستوى الكفاية الداخلية له ٠

كما سيتم وضع تصور تطبيقي لمرحلة صناعة القرارات التخطيطية الإستراتيجية في ضوء ما يوفره نظام التكاليف المعيارية من بيانات ومعلومات ودراسات محاسبية وادارية ، ويرجع السبب في إختيار القرارات الإستراتيجية بالذات " لما للقرار الإستراتيجي من تأثير على النظام ككل . كما أن صناعته تتطلب الكثير من الدراسات والمعلومات لضمان سلامته " (٢) ، ويعد ذلك محك لأبرزفاعلية أستخدام نظام التكاليف المعيارية في رفع مستوى الكفاية الداخلية للتعليم " كما يرجع السبب في تحديد مرحلة صناعة القرار مع الوظيفة التخطيطية بالذات إلى طبيعة هذه العملية ، حيث تبنى على توقع النتائج المترتبة على صناعة واتخاذ قرار معين ، وذلك قبل اتخاذه بالفعل ، ومن ثم فهي تنطوي على بعد تخطيطي " (٣)

ب) الحـــدود الزمانيـــة ٠

تتطلب قرارات تخطيط النظام التعليمي الثانوي الصناعي (٣ سنوات) تخطيطاً استراتيجياً توافر بيانات ومعلومات خلال مدى زمني يتناسب وطبيعة ومدى ذلك التخطيط ، وفى ضوء هذا كان لابد من إختيار فترتين وذلك على النحو التالي :

الفترة الاولى : هي فترة البيانات التاريخية وتبدأ من (١٩٨٢/٨١) وتنتهى في (١٩٩٥/٩٤) ٠
الفترة الثانية : هي فترة التخطيط الإستراتيجي وتبدأ من(١٩٩٧/٩٦) وتنتهى في(٢٠١١/٢٠١٠) ٠

(١) عبد الغنى عبود : إدارة التربية فى عالم متغير ، القاهرة ، دار الفكر العربيى ، ط(١) ، ١٩٩٢ ٠
ص ص ٧٧-٨٨ ٠

(٢) محمـود صبيح : القرارات المالية الاستراتيجية ، القاهرة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،١٩٩٦، ص ح

(٣) نعيم حافظ ابوجمعه: مقدمة فى وظائف الإدارة ، القاهرة ، كلية التجارة جامعة الأزهر،١٩٩٥،ص٢٨ ٠

obeikandl.com

سابعاً : مصطلحـــات البحث٠

١- التكاليف المعياريـــة ٠ . Standard Cost

هى تكلفة محددة مقدماً محسوبة على أساس فنى وتربوى لما ينبغى أن تكون عليه وحدة التكلفـــة (الطالب) وذلك خلال فترة سريان مستقبلية فى ضوء ظروف وتسهيلات مجتمعية معينة ، وتستند إلـــى معايير كمية لعناصر التكلفة ، تحدد مستويات ومواصفات وحدة المخرج التعليمى ومعايير سعرية يحددهـا التنبؤ بالظروف المستقبلية ٠ (١)

وهى تختلف عن التكاليف التاريخية . Historical Cost التى تعبر عن القيم التى تحملها النظام فعلاً فى سبيل استخدام المدخلات التعليمية خلال فترة معينة إنتهت وذلك فى سبيل تحقيق أهداف معينة ٠(٢)، كما أنها لا تعبر عن مايجب أن تكون عليه وحدة التكلفة ٠

والتكاليف المستخدمة فى هذا البحث لتحديد التكاليف المعيارية هى التكاليف الفعلية التى تتحملها السلطة التعليمية عن الانفاق العام الحكومى على التعليم ، ويتم تحديدها وإنفاقها بمعرفة كل من السلطات الماليـــة والتعليمية على أبواب الانفاق المحددة فى الموازنة العامة للدولة والتى تصنف هذه التكلفة الى عناصر نمطية كما يلى : ٠(٣)

الباب الأول : الأجـــور والمرتبات ٠

الباب الثانى : المستلزمات التعليمية ٠

الباب الثالث : الإستخدامات الإستثمارية التعليمية ٠

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية التعليمية ٠

---

(١) محمد محمد الجـزار : تبويبات التكاليف ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٠ ، ص ٢٧ ٠

(٢) : المرجـــع السابق ، ص ٢٧ ٠

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مكونات تبويبات الموازنة العامة للدولة يرجع الى :-

- وزارة المالية : التقسيم النمطى لاستخدامات وايرادات الموازنة العامة للدولة ، القاهـــــرة ، قطاع الموازنة العامة ، ١٩٩٣، ص ص ٢-٢٩ ٠

- أنواع نظم التكاليف ٠

إن لكل نشاط نظام أوينبغى ان يكون له نظام ، والنظام هو مجموعة من الاجراءات التى تعد وتتقررفى منهج منطقى مقبول ،يرتكز على مجموعة من المقومات لتحقيق اهداف محددة ٠

ونظم التكاليف بصفة عامه تُنعت بأسم نوع التكاليف التى تستخدمها ، لذا نجد نظام للتكاليف التاريخية ، ونظام للتكاليف المعيارية ، ونظام للتكاليف الحدية ، ونظام للتكاليف التفاضلية ٠٠٠الخ انواع التكاليف ، إذ تختلف نظم التكاليف باختلاف الهدف منها كما يلى :

- نظام التكاليف التاريخية ٠

يهدف أساساً الى التقريرعن الاحداث الماضية ، لذا فأنه لايهتم بها إلابعد أن تقع ويتم تسجيلها، ومن ثم لاتصدر معلوماته إلا عن فترة زمنية سابقة ، وتنحصر علاقاته فيما يتم من أحداث تتصل بالبيئة الداخلية للنظام الذى يقررعنه فمدخلاته وعملياته ومخرجاته تاريخية ٠

- نظام التكاليف المعيارية ٠

يهدف الى التقرير عن الاحداث الماضية والمستقبلية لذا فان أهتماماته متعدده فهو بجانب التقرير عن المتغيرات فى بُعدها التاريخى يجرى دراساته حول مستقبل تلك التغيرات ومايتبغى أن تكون عليه كمعايير للأداء كما تمتد إهتماماته لتغطى كل من البيئة الداخلية والخارجية للنظام الذى يقررعنه، كما يحدد الاجراءات التطبيقية وأسس معالجة التكاليف والمشكلات المرتبطة بها فى شكل ,,نظام,, وبأتباع خطواته المنهجية نصل إلى تحقيق الأغراض التى صمم من أجلها والتى يستهدفها تطبيق النظام فمدخلاته وعملياته ومخرجاته تجمع بين التاريخية والمستقبلية ٠

كما تختلف أنظمة التكاليف بأختلاف مواقع التطبيق فكلما تنوع الغرض أو اختلفت الامكانات المتاحة وظروف الحال السائدة فى موقع التطبيق ،فإن نظام التكاليف المطبق هنا يختلف عن المطبق فى موقع آخر وفى نشاط آخر؟ (١)

النظم التعليمية لها طبيعة خاصه بها ، فهى إنسانية بالدرجة الأولى تهدف الى إعداد إنسان لمواجهة الحياه فى مستقبل يتميز بسرعة التغيرات وشدة تفاعلاتها ، ومن ثم فهى فى حاجة ماسة لنظم لمساعدتها فى تحقيق أهدافها بفاعلية، وأحد الحاجات الأساسية توافر نظام لمعلومات التكاليف يكون فعال فى مواجهة إعداد الخطط التعليمية والرقابة على تنفيذها ، وتقويمها ، وتخطيط التكاليف والرقابة عليها يعكس إعداد الخطط الاخرى التى تمثلها هذه التكاليف كما يعكس مواقف تنفيذ هذه الخطط الأخرى ٠

---

(١) محمد توفيق بلبيع : نظام التكاليف ،القاهرة، مكتبة الشباب ، ١٩٨٩، ص ٣

- أنواع المعايير

يمكن تخيص أهم مستويات أنواع معايير التكلفة فى"المعيار المثالي" الذي يمثل أقل تكلفة في ظل أفضل ظروف وهو معيار نظري لايتحقق، و"المعيار العادى" والذي يمثل متوسط أداء منتظر خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ،و"المعيار الأساسي" ويتصف بالثبات لفترة غير محددة . و"المعيار الجارى" ويعبر عن متوسط الأداء ويطلق عليه"المعيار الواقعي"و"المعيارالمتوقع" وهو معيار منتظرللأداء خلال فترة مستقبلية.(١)

٢ - الكفاية الداخليـــــة .

إن الاستخدام الاول لمصطلح الكفاية كان فى مجال العلوم الاقتصادية والادارية ثم انتقل إستخدام هـذا المصطلح إلى مجال العلوم التربوية ليعنى " الحصول على أكبر قدر من المخرجات من مجموعة معينة من المدخلات ، أو الحصول على مقدار محدد من المخرجات باستخدام أدنى مقدار من المُدخلات .(٢) وهـذا المعنى يهتم بالعلاقات بين المدخلات والمخرجات ، وهذا يعنى تحقيق أعلى مخرجات بالنسبة لتكلفـــة المدخلات أو أقل تكلفة للمدخلات بالنسبة للمخرجات .(٣) ، وقد استخدم ايضا ليشير الى درجة الهدر فـى الموارد أوفقدها دون أن تعطى الانجاز المحدد لها أو المطلوب منها . (٤)

"إن الكفاية فى مجال التكاليف تعنى التشبع الى الدرجة المحددة مسبقا أو المرغوب فيها فيقال أن هـذا الشيء كفى أى أننا اكتفينا منه الى درجة رفض الاستزادة منه، وبالتالى فان مفهوم الكفاية مرتبط بالناحية الكمية للاشباع ، وفى مجال التكاليف فان العنصر ذا الكفاية هو صاحب القدر الاقصى الذى لازيادة عنه ". (٥)

كما تُعرف على أنها القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقا لمعايير محددة مسبقا وتزداد الكفايـة كلما أمكن تحقيق النتيجة المقصودة تحقيقاً كاملاً ، وبعبارة أخرى فانها تعبر عن درجة الاقتصاد فى إستخدام المُدخلات وهى علاقة كمية المُدخلات ، وكمية المُخرجات ، فكلما إستخدمت المدخلات إستخداماً إقتصاديـاً كلما زادت الكفاية . (٦)

---

(١) محمد محمد الجزار: الرقابة على التكاليف، القاهرة ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية.١٩٩٠ ص ٣٤ .

(2) Dun Adamms ; Education In National Development , London : Rou -tledge Keguan Pub . 1971 , P. 47.

(3) Leslie Warnger ; " The Meaning of Efficiency " , In The Internal Effici -iency of Education Institutions , Open University , 1973 ,P 88

(4) John Sheehan ; The Econommics of Education , London : Gearge Al -len , 1973 , P. 132 .

(٥) محمد توفيق بلبع : محاسبة القرار ، القاهرة ، مكتبة الشباب ، ١٩٩٤ ، ص ٩٠ .

(6) J. Chester Swanson ; " Efficiency in Education , In The Encyclopdia of Education , Vol .3, Macmillen Co. 1971 , P. 213.

والكفاية نوعان هما :-

الكفاية الخارجية للنظام التعليمى ٠

وتعنى قدرة النظام على الوفاء بالاحتياجات المجتمعية من مخرجات التعليم ممثلة في احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين ، وفى الوقت المناسب ٠

الكفاية الداخلية للنظام التعليمى ٠

"وتعنى مجموعة العمليات والانشطة الداخلية للنظام التعليمى وقدرته على القيام بأدواره المتوقعة منه وحسن تصريفها وتكاملها المتمثلة فى الاحتفاظ بمدخلاته من الطلبة والانتقال بهم من صف لأخر ومن مرحلة الى إخرى بعد إنجازهم لمتطلبات هذه الصفوف على الوجه الاكمل"٠(١)

والتعريفات والانواع السابقة تشير الى ثلاثة ابعاد للكفاية الداخلية كما يلى :-

- البعد الكمى للكفاية ٠

ويعنى قدرة النظام التعليمى على إنتاج عدد معين من المتخرجين بالنسبة لعدد من المدخلات من نفس الطلاب بأقل فاقد ممثل فى (الرسوب والتسرب) ، وأكثر النظم كفاية تلك التى تحصل على أعلى مُخرج من مُدخل معين ٠(٢) ، "وتوصف العملية التعليمية بالكفاية التقنية إذا أنتجت أكبر قدر من المخرجات التعليمية من تركيبة مختارة من المدخلات"٠ (٣)

-البعد الكيفى للكفاية ٠

"ويعنى الأداء الكيفى للنظام فى ضوء بعض المعايير الخارجية مثل مدى تحقيقه للاهداف ومدى ملائمة المخرجات للمواصفات والمعايير الموضوعة له واتصاله بحاجات البيئة ، ومدى توافر أساليب التدريب والتدريس الحديثة ومدى ملائمة أساليب التقويم لقياس قدرة الطالب ومهارته ومعرفته ومدى ملائمة الهيكل الادارى والتنظيمى وتوجيه النظام"٠(٤)

---

(١) المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة : نموذج المدخلات والمخرجات لمعامل كفاءة التعليم فى البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٦ ٠

(2) G. Lowe, (Etal.) ; Education and Nation Building , London: Scateish Academic Press , 1984 , P. 78 .

(٣) محمد أحمد العدوى : " الكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية ، المفهوم وطريقة القياس (دراسة مقارنة لوجهتى نظر رجال الاقتصاد والتخطيط التعليمى)" ، فى سعيد اسماعيل على (محرر) ، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، المجلد (١٦) ، دراسات فى أقتصاديات التعليم ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٠، ص ١٣٢ ٠

(٤) حسن عبد الملك : الكفاءة الداخلية لنظام التعليم بجامعة الأزهر ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٩ ٠

obeikandl.com

- البعد الاقتصادى للكفاية ٠

يعنى هذا البعد قياس مقدار الإنفاق النقدى الذى تم فى سبيل تحقيق منفعة محددة ، وهذا يقتضى أن تبقى الكلفة للخريج فى أدنى مستوى ممكن دون أن يؤثر ذلك على كفاية النظام النوعية ٠(١)

وتؤثر الأسعار النسبية للمدخلات فى هذا القياس ، وتقوم على أساس الربط بين أسعار المدخلات وتركيبة المدخلات من أجل اختيار طريقة الانتاج الأقل كلفة ٠(٢) ، كما يعنى بكل إستراتيجية من شأنها تقليل الفاقد الكمى فى التعليم أو تؤدى إلى ترشيد آداء المدخلات ٠

إن لمفهوم الكفاية هنا شقين مركبين الأول يعنى كفاية التخصيص وهذا النوع من الكفاية يهتم بالموارد المتاحة وتخصيصاتها بين الاستخدامات البديلة بمختلف الطرق الممكنة لكى تعظم الرفاهية الاجتماعية والشق الثانى يهتم بتقليل الفقد وبما إذا كان من الممكن إنتاج مزيد من المخرجات بدون أى اضطرار الى تغير فى تخصيص المدخلات ٠(٣)

إن الكفاية الاقتصادية تكون متحققة فى النظام التعليمى عندما تستخدم المدخلات إستخداماً إقتصادياً وأول خطوة للإستخدام الاقتصادى للمدخلات تبدأ بتخطيط تلك المدخلات حتى تكون العلاقة بين المخرجات والمدخلات معيارية (مخططة) ، حتى أنه قد يطلق عليها الكفاية المعيارية أو النموذجية أو القياسية ٠(٤)

- العلاقة بين البعد الاقتصادى للكفاية والفاعلية ٠

تعنى الفاعلية بلوغ الأهداف المتوقعة أو قدرة النظام على تحقيق أهدافه والوصول إلى الأهداف المحددة بغض النظر عن تكلفة الوصول الى تلك الأهداف ٠(٥)

---

(1) The World Bank ; Educational Costing and Financing Developing Co - untries , Washington : D.C. , 1984 , p. 65.

(٢) محمد احمد العدوى : مرجـــع سابق ، ص ١٣٤ ٠

(3) Geraint Johnes ; The Economics of Education ,(N.Y. : St Martin's Pre -ss , 1993) , P . 69.

(4) Aly E . Senom ; The Role of Accounting In The Measurement of Pr- oductivity and Efficieny , Some Empericl Results .

ورد فى مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق ، العددالاول السنة (٦) ص٩٦ ٠

(٥) جمال محمد محمـد : تصميم استراتيجية ادارية للجامعات المصرية ، باستخدام مدخل النظم وأسلوب الادارة بالاهداف ، دكتوراه ، كلية التربية ببنها ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠، ص ١٢٣ ٠

وتقاس الفاعلية بالقدرة على تحقيق الأهداف ، ولكن بما أن تحقيق الأهداف قد يتضمن إسرافاً في إستخدام التكاليف اللازمة لتحقيقها فى حين أن مفهوم الكفاية يعنى بالعلاقة المثلى التى تحدد مايجب أن يكون عليه كل من المخرجات والمدخلات ، لذا فأن تحقيق خطة تعليمية عن فترة معينة مثلاً قد يعكس مفهوم الفاعلية بالنسبة للنظام التعليمى ، ولكنه قدلايعنى بالضرورة أن النظام قد حقق المستهدف بكفاية، وعلى العكس من ذلك فقد يكون النظام التعليمى يعمل بكفاية ولكنه لايستطيع تحقيق حجم الناتج او الاهداف الكمية والكيفية المستهدفة للفترة لذا يقال أنه غير فعال .

"ومن هنا كان من الضرورى ربط الفاعلية بالكفاية الداخلية للنظام التعليمى ليمكن القول بأن النظام فعال إذا حقق الاهداف المخططة له وفق مواصفات محددة وفى ضوء مدخلات محددة معيارياً ، أى ينبغى وضع قيد معين لامكان وصف النظام بالفاعلية هذا القيد يتمثل فى ان يكون الهدف قد تم الوصول اليه باستخدام المدخلات المعيارية اللازمة لتحقيقه".(١)

"كذلك فإن المُدخل يكون فعالاً عندما يحقق الهدف المخطط له ، فى ضوء التكاليف المعيارية المحددة له وتكون التكاليف فعالة عندما يتحقق الهدف وفق المواصفات المحددة له وبأقل كلفة ممكنة تمثلها الكلفة المعيارية ،وتعنى الفاعلية هنا درجة تحقيق الهدف".(٢) وتقاس وتقوم فى ضوء ذلك وعلى اساسه .

أن الكفاية بابعادها الثلاثة السابقة هى التى سوف يتم استخدامها فى البحث الراهن للتعرف على فاعلية كل من نظامى التكاليف التاريخة والمعيارية فى تحقيق أهداف التعليم بمدخلاته .

ثامناً : الدراسات والبحوث السابقة .

فيما يلى يعرض البحث اهم الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوعه وقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور كمايلى :-

المحور الأول : ويتناول الدراسات المتعلقة بنظم التكاليف سواء كانت تاريخية أو معيارية لتوضيح دورها وإستخداماتها المتطورة .

المحور الثانى : يتناول العوامل المؤثرة على مستوى الكفاية الداخلية للنظم التعليمية .

المحور الثالث : يتناول الدراسات المتعلقة بتأثيرات نظم التكاليف علىمستوى الكفاية الداخلية للنظم التعليمية

المحور الرابع : يتناول الدراسات المتعلقة بالكفاية الداخلية للتعليم الثانوى الصناعى .

---

(١) عادل طه احمد : دراسة تحليلية للأساليب المحاسبية الكمية لتحسين الكفاءة والفاعلية بالهيئة القومية لسكك حديد مصر، دراسة نظرية تطبيقية ، دكتوراه،جامعة القاهرة،١٩٩٠،ص ٩

(٢) أمين فؤاد الضرغامى : " قياس فاعلية المنظمات " مجلة الإدارة ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية ، العدد الأول ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٥ .

وقد تم ترتيب الدراسات السابقة داخل كل محور زمانياً. كما تم تناولها من خلال عرض أهم عناصر الدراسة موضحا الهدف الرئيسى منها ، والمنهجية التى إستخدمت فى تحقيق هذا الهدف ، ثم الخطوات التى إتبعت للوصول إلى النتائج ، ثم عرض ماتوصلت إليه من نتائج ، ومدى الاستفادة من نتائجها فى البحث الراهن ، واخيرا مدى الاختلاف والأتفاق بين تلك الدراسات والبحث الراهن ، كما أورد البحث عقب كل محور من المحاور الاربعة تعليقا على دراسات هذا المحور مبلورا إياها ، ثم أعقب المحاور الأربعة تعليقا عاما تحقيقا للنظرة الكلية ،وشمولية المعالجة لتلك الدراسات ، وفيما يلى تلك المحاور :

المحـــور الاول : دراسات نظم التكاليف .

- دراسة محاسبه التكاليف النمطية كأداه لقياس كفاية الأداء فى المؤسسات الصحفية ، (١)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل ودراسة الأسس العلمية لوضع المعدلات النمطية للتكاليف وكيفية استخدام هذه المعدلات فى عمليات الرقابة وقياس الأداء الفعلى للعمليات الأنتاجية المختلفة .

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفى للتحقيق هدفها من خلال عدد من الخطوات فقد تناولت فى الباب الاول الصحافة والمؤسسات الصحفية من حيث الأهمية ومجالات التكاليف فى هذا الميدان ثم عرضت لمقومات النظام المحاسبى المقترح لمعلومات التكاليف من أجل التنظيم والادارة ،وفى الباب الثانى تناولت الدراسة التكاليف النمطية كأداه لقياس كفاية الأداء حيث عرضت لمفهوم كفاية الاداء ومقتضياته ثم تناولت بعض الاساليب التقليدية لقياس كفاية الأداء ثم تناولت عرض التكاليف النمطية كأداه لقياس كفاية الأداء وقد تناولت تحليل كلٌ من التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمراحل الإنتاج فى المؤسسات الصحفية ثم تناولت وضع معايير لكل نوع من أنواع التكاليف بهدف تحقيق الرقابة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن للتكاليف دور هام فى مجال التخطيط وقياس كفاية الأداء وأن نظام التكاليف التاريخية بما يوفره من بيانات ومعلومات لا يساعد الإدارة بشكل فعال على إتخاذ القرارات سواء فى مجال التخطيط أو قياس الأداء وذلك راجع الى أن كل من المجالين يعتمد على أجراء مقارنات بين الأداء الفعلى والنمطى (المعيارى) ، ولما كان هذا النظام لا يستخدم المعايير فأنه لا يمكن الادارة من عمليات التخطيط وقياس الأداء .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على حدود ونطاق وإمكانات كلٌ من نظام التكاليف التاريخية ونظام التكاليف النمطية (المعيارية) وإيضاح مدى التكامل بينهما والتعرف على حدود الدور التخطيطى والرقابى لكلٌ منهما .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن من حيث طبيعة المجال التطبيقى لكلٌ منهما كما تختلف من حيث الأهداف فقد هدفت الى وضع معايير للرقابة وقياس الأداء الفعلى بينما يهدف البحث الراهن الى استخدام إمكانات نظام التكاليف المعيارية فى تخطيط الأداء المستقبلى من خلال صناعة قرارات تخطيطية استراتيجية .

---

(١) السيد الشحات خضر : محاسبة التكاليف النمطية كأداه لقياس كفاية الأداء فى المؤسسات الصحفية ، ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

- دراسة .استخدام التكاليف كأداة للتخطيط والرقابة فى قطاع خدمات التعليم . (١)

من أهداف هذه الدراسة تقويم نظام التكاليف التاريخية ،وتحديد مدى صلاحيته كأداة للتخطيط والرقابة على الأداء فى القطاع التعليمى وفى مجال التعليم الثانوى التجارى على وجه التحديد وقد إستخدمت المنهج الوصفى لتحقيق هدفها ، وقد تناولت فى الباب الأول أهمية الانفاق على التعليم ، وعلاقة التعليم بالتنمية وطبيعة هذه العلاقة، ثم تناولت فى الباب الثانى تخطيط الانفاق على خدمة التعليم موضحة فلسفة موازنات البرامج والأداء ومميزاتها كأسلوب لتخطيط الانفاق ، ثم تناولت التخطيط التعليمى ومداخله المختلفة وانواعه وفى الباب الثالث تناولت دور التكاليف فى الرقابة على قطاع التعليم موضحة مناهج الرقابة ومدى صلاحيتها فى هذا القطاع مع تطبيق الأسس العلمية فى التكاليف لإستخراج تكلفة الطالب .

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها عجز نظام التكاليف التاريخية بمفرده عن مواجهة الكثير من المشكلات التى تواجه النظام التعليمى فهو لايفى بأغراض التخطيط أو الرقابة على الأداء ، كما لايمكن الاستغناء عنه إذ يعد أحد الوسائل المستخدمة فى إعداد معايير سليمة وأحد أسس تقويم الأداء ، وأن متطلبات تحقيق الكفاية فى النشاط التعليمى تقتضى ضرورة إخضاع السلوك الفعلى لعناصر التكاليف لسلوك محدد مقدماً يستبعد نواحى الاسراف وعدم الكفاية فى الأداء .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن فى تأكيد ملاحظته حول انخفاض كفاية وفاعلية نظام التكاليف التاريخية خاصة فى مجال صناعة قرارات تخطيط التعليم.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث فى وجوه عديدة منها: هدف الدراسة حيث يهدف البحث الراهن الى بيان كيفية تأثير نظام التكاليف المعيارية على تنمية مستوى الكفاية الداخلية ،بينما تهدف هذه الدراسة إلى بيان استخدام التكاليف التاريخية كأداة للتخطيط ، وبذلك ينحصر الأستخدام فى البعد الزمنى الماضى .

ملاحظات على دراسات المحور الاول .

أوضحت الدراسات السابقه وظائف نظام التكاليف التاريخية وإمكاناتة التى يمكن أن تفيد فى عمليه تنميه مستوى الكفاية كما أوضحت وظائف نظام التكاليف المعيارية وإمكاناتة التى يمكن أن تفيد فى عمليه تنميه مستوى الكفاية وأوضحت المجالات والاستخدامات التى يمكن أن يكون كلٌ منهما فعال فيه والمجالات والاستخدامات التى يتكامل كلٌ منهما فيه مع الآخر ليكونا نظاماً للمعلومات يمكن الادارة من مباشرة مهامها بفاعليه .

---

(١) جورج صليب حنين : إستخدام التكاليف كأداة للتخطيط والرقابة فى قطاع خدمات التعليم بجمهورية مصر العربية ، مع التطبيق على مجال التعليم الثانوى التجارى ، ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

- دراسة بتقييم دور نظم البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد القـــرارات.(١)

تحدد الهدف العام فى هذه الدراسة فى تحليل ودراسة نظم البيانات والمعلومات المحاسبة فى ضوء آراء مراكز اتخاذ القرارات بأعتبارها المستفيد الأول من هذه النظم ، وتحديد مدى قدرة هذه النظم على الوفـــاء باحتياجات مراكز اتخاذ القرارات من البيانات والمعلومات بالشكل المناسب والوقت المناسب وبالدقة المناسبة مما يزيد من قيمة البيانات والمعلومات المحاسبية ويؤثر على مستوى كفاية التظيمات الادارية .

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفى فى دراسته النظرية والتطبيقية فتناول فى الباب الاول التعريف بالقرار فى منشآت الاعمال وعرض لمداخل تصنيف انواع القرارات والوظائف الادارية وأهمها القرارات التخطيطية التى تحدد الاهداف والسياسات والبرامج المستقبلية، وفى الباب الثانى عرض لنظم البيانات والمعلومـــــات المحاسبية واهمها نظام التكاليف واستخدامه في ترشيد القرارات الادارية ، إذ أن المعلومات التكاليفية اساس اتخاذ القرارات ، ثم تناولت الدراسة الميدانية مراكز اتخاذ القرارات فى قطاع الصناعات المعدنية وعرضت لأهم النتائج منها ضرورةتوافر معايير الملائمة والاهمية النسبية وإمكانية الادراك والفهم وإمكانية المقارنـــة والمأمونية والحداثة فى المعلومات التى يوفرها نظام التكاليف لكى يخدم عملية إتخاذ القرارات وترشيدها .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث فى التعرف على أهم استخدامات نظام التكاليف المتطورة وهوالاستخدام المعلوماتى ، ومدى تأثير هذا الاستخدام على عملية إتخاذ القرارات وترشيدها وأن معلومات التكاليف لهـــا دوران رئيسيان فى عملية اتخاذ القرارات ، الاول اظهار مدى الحاجة الى اتخاذ قرارات ادارية معينة عـــن طريق اظهار المواقف التى تتطلب ذلك ، والثانى يتمثل فيما توفره المعلومات التكاليفية من أساس للاختياربين البدائل المحتملـــة .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى العديد من الوجوه منها:

- هدف الدراسة ، فهى تقيم نظم المعلومات المحاسبية فى عملية اتخاذ القرارت ، بينما يهدف البحـــث الراهن الى التعرف على كيفية رفع مستوى الكفاية الداخلية في ضوء إستخدامات نظام التكاليف المعيارية

---

(١) سميـه أمين على : تقييم دور نظم البيانات والمعلومات المحاسبية في ترشيد القـــرارات الادارية ، بالتطبيق على قطاع الصناعات المعدنية ، ماجستير ، كلية التجـــارة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

- دراسة ، استخدام معلومات التكاليف فى إتخاذ قرارات الصيانة . (١)

تحدد الهدف الرئيسي لهذه الدراسة فى التعرف على كيفيه استخدام معلومات التكاليف فى عمليـــه إتخاذ القرارات ألا داريه بصفة عامة ، وقرارات الصيانة بصفة خاصـة ، وإبراز مدى حاجه الادارة فى أى موقع إلي استخدام معلومات التكاليف في إتخاذ القرارات وترشيدها وفى حل المشكلات التى تواجه الادارة.

وقد استخدمت الدراسة لتحقيق هدفها المنهج الوصفى (دراسة نظريه وتطبيقيه) ، وقد تناولت فى الباب الأول دور نظام معلومات التكاليف فى إتخاذ القرارات وأبعاده الادرايـة حيـث عرضت للمشكلات الادراية فى إتخاذ القرارات الادارية فى الأنشطة الخدمية ، ثم عرض لمشكـلات ترشـيد القرارات وأقترح لعلاج هذه المشكلات التى تعترض ترشيد القرارات الادارية بعض المقترحات ، ثم تناولت الدراسة فى الباب الثانى عرض لتصميم نظام معلومات تكاليف يفى بالأغرض التى حددها ثم عرض لمقومات هذا النظـام ثم عرض لدوره تشغيل النظام ومعيار الكفاءة فى نظام المعلومات المحاسبية ثم أنتقل فى البـاب الثـالث إلي عرض تحليلاً لمشكلات القياس المحاسبى للتكاليف فى النشاط الخدمى ثم أتبع ذلك إجـراء الدراسة تطبيقه على استخدام معلومات التكاليف فى إتخاذ القرارات الادارية وترشيدها فى نشاط الصيانة ، وفى هذا الباب تم إجراء تحليل وتفسير النتائج التى توصل اليها من خلال دراسة التطبيقية ثم أتبع ذلك التـوصل إلى مجموعه من النتائج تم التوصل اليها أهمها ضرورة توافر نظام للمعلومات التكاليفية لدى الأدارة فى أى موقع ليمكنها من عملية إتخاذ القرارات بكفاءة .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على مدى حاجه إدارة النظم إلى نظام لمعلومات التكاليف يمكنها من إنجاز المهام التالية :

أولاً : مواجهة حل المشكلات التى تؤثر على مستوى الكفاية الداخلية للنظام ، و تنميه هذا المستوى .

ثانياً : كيفية صناعة القرارت التى تتسم بالرشد ، وقد حدد مفهوم الرشد الذى يعنيه فى (تحقيق الاهداف بأقل كلفه ممكنه وفق مستويات كيفيه مقبولة .) .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى عدة وجوه كما يلى :

- مجال التطبيق حيث مجال تطبيقها هو مجال خدمه الصيانة

- خطوات المعالجة

- انفراد البحث الراهن بنوعية القرارات التخطيطية بينما الدراسة تعالج القرارات الإدارية التشغيلية وهى تختلف جوهرياً عن القرارات الإستراتيجية .

---

(١) ممدوح محمد مرسى سليمان : استخدام معلومات التكاليف فى إتخاذ قرارات الصيانة ، ماجستير ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣

المحور الثانى : دراسات تناولت العوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية.

- دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى الكفاية الداخلية بدور المعلمين . (١)

تحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى تحليل العوامل التى تؤثر على مستوى الكفاية الداخلية فـــى دور المعلمين والمعلمات بمحافظة الغربية ، وقد استخدمت المنهج الوصفى والتاريخى .

وقد تناولت الدراسة فى الفصل الأول التعرف على واقع الكفاية الداخلية بدور المعلمين والمعلمات مـن الناحية الكمية والكيفية ، وفى الفصل الثانى تناولت تحديد العوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية سلباً وايجـاباً من داخل الدور والكشف عن أوجه القصور والقوة ، ثم تناولت طرق قياس الكفاية الداخلية ، ثم إجراء دراسة ميدانية وتحليل وتفسير نتائجها .

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها :

- انخفاض كفاية مجموعة من المتغيرات التعليمية مثل الاهداف وسياسة القبول والأدارة المدرسية والـتربية العملية والامكانات المادية والبشرية المتاحة وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى إنخفاض مستوى العمليـــة التعليمية بالدور .

-وجود العديد من العوامل الكيفية التى تؤثر على انخفاض مستوى العملية التعلمية بالدور والتى تؤثربالتالى على الكفاية الخارجية .

- على الرغم من أن تكلفة الطالب بالدور هى أعلى تكلفة بالنسبة لمراحل التعليم قبل الجامعى الأخرى إلا أن نسبة الفاقد الكمى فى الطلاب تُعد مرتفعة هى الأخرى إذ تصل الى (٣١٪من جملة القيد للطلاب) كمـا أن معامل الكفاية الداخلية الكمية للدور وصل الى (٦٦٪) ، ويعد هذا المعامل منخفض فى ضوء التكاليف التى توجه الى هذا التعليم .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث فى التعرف على أن حجم التكاليف وحده ليس عامل حاسم فى التأثير على مستوى الكفاية الداخلية ، وإنمالابد من إدارة وتعبئة وإستخدام التمويل المتاح بفاعلية وتحقيق الهيكل الملائـم للتكاليف الذى من شأنه تنمية مستوى المدخلات التعليمية .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى عدة وجوه منها :

الهدف ، حيث هدفت الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية من داخل النظام التعليمى ذاتـه بينما يهدف البحث الى تحليل العوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية من داخل النظام ومن خارجه وتخطيطهـا.

---

(١) سمير عبدالوهاب عبد القادر الخويت : دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى الكفاية الداخلية بدور المعلمين والمعلمات بمحافظة الغربية ، ماجستير، كلية التربية ، جامعـــة طنطـا ،١٩٨٨ .

-دراسة العوامل المجتمعية والاكاديمية المؤثرة على الكفاية الداخلية للجامعـــــــة. (١)

تحدد الهدف العام من هذه الدراسة فى التعرف على العوامل المجتمعية (الخارجية) ، والاكاديميـــــة (الداخلية) التى تؤثر على مستوى الكفاية الداخلية للجامعة الأردنية.

وقد أستخدمت اسلوب النظم فى تحقيق هدفها ، فتناولت العوامل المؤثرة على خفض الكفاية الداخليـــة للجامعة الأردنية من خلال مؤشرات كمية محددة ، ثم قياس مستوى الكفاية الداخلية للجامعة الأردنية ، ثـــم تحديد نقاط الضعف والقوة فى هذه الكفاية ، ثم دراسة ميدانية لمحاولة تطوير مستوى الكفاية .

وقد افادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على تأثير العوامل والقوى الخارجية والتى تقـــع خارج نطاق سيطرة إدارة النظم التعليمية على الكفاية الداخلية لهذه النظم ، وقد كان من أهم تلك العوامل مـــا يتم تخصيصه من تمويل لقطاع التعليم ، ومايرتبط بهذا التمويل من قيود اقتصادية (معدل النمو الاقتصادى ، مستوى الدخل القومى ، الاولويات القطاعية ، القرار السياسى ....الخ) .

كما افادت البحث فى التعرف على تأثير العوامل الداخلية على مستوى الكفاية وهى مايقع فى نطـــاق سيطرة ادارة النظم التعليمية ، كما أعطت مجال للمقارنة بين كل من العوامل الخارجية والداخلية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود تأثير لكل من العوامل الخارجية والداخلية على مستوى الكفاية للجامعة الأردنية ، وأن العبرة ليست فيما يتوافر للنظام التعليمى من إمكانات مادية وبشرية وإنما العبرة تكمن فـــى كيفية إستخدام وإستثمار تلك الامكانات بما يحقق مزج أمثل بين تلك المدخلات التعليمية يؤدى فى النهاية الى تحقيق افضل منتج تعليمى مرغوب .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى وجوهعديدة منها:

- هدف الدراسة ، إذ تحدد هدف الدراسة فى التعرف على واقع الكفاية الداخلية فى ضوء تأثيرات كل مـــن العوامل الخارجية والداخلية ، ومحاولة وضع مقترحات لتطوير مستوى الكفاية الى المأمول أن تكـــون عليه هذه الكفاية ، بينما يهدف البحث الى التعرف على تأثيرات استخدامات نظام التكاليف المعياريـــة كنظام معلوماتى يوفر المعرفة حول تأثيرات كل من العوامل الداخلية والخارجية على مستوى الكفـــاية ويتجاوز ذلك الى توفير المعرفة لتخطيط تأثيرات تلك العوامل على المدى الاستراتيجى لصالح النظـــام التعليمى .
- خطوات الدراسة ، إذ بدأت بالتعرف على واقع الكفاية وقياسها من الناحية الكمية ، وإستطلاع للأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس فى كيفية التطوير ، ولم تتناول الدراسة القياس الكيفى لجوانب الكفاية الداخليـــة والتخطيط لتنمية مستوى الكفاية ، وهو ما قام به البحث .

---

(١) خليل عزمى خليل قراعين : العوامل المجتمعية والأكاديمية المؤثرة على الكفاية الداخلية للجامعـــــــة الأردنية ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .

- دراسة الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة الامارات ، دراسة ميدانية (١)

تحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى التعرف على واقع الكفاية الداخلية لجامعة الامارات ، ودراسة العوامل المؤثرة فيها ، والتعرف على المشكلات والمعوقات التى تقف أمام عناصرهذه الكفاية ،وقد أستخدمت أسلوب تحليل النظم والمدخل الاحصائى فى تحقيق هدفها .

وقد تناولت الدراسة فى الفصل الاول التعرف على واقع الكفاية الداخلية ، ثم تناولت العوامل المؤثرة فى هذه الكفاية والمعوقات التى تحول دون تحقيق مستوى لائق من الكفاية ثم تناولت بناء نموذج رياضى للقياس الكمى لمستوى الكفاية الداخلية ولتقويم الأداء فى الجامعة ، ثم تحسين مستوى الكفاية وتطوير خطط الدراسة ، ثم تطبيق النموذج المقترح .

وقد أسفر تلك الدراسة عن عدد من النتائج أهمها التوصل إلى تحديد مستوى الكفاية الداخلية للجامعة من خلال تطبيق النموذج المقترح والذى أوضح الكفاية لكل متغير من متغيرات العملية التعليمية ثم تم تجميع هذه الكفايات الفرعية والعوامل المؤثرة فيها وتحليلها ثم التوصل الى مستوى الكفاية الكلى .

وقد أفادت هذه الدراسة البحث فى التعرف على قياس مستوى الكفاية للنظم الفرعية المكونة للمستوى العام للكفاية الداخلية ، وأى هذه النظم له الوزن النسبى الأكبر فى تحديد مستوى الكفاية الكلى ويفيد ذلك فى إجراء تحليلات الكلفة/الفاعلية ، كما قدمت الدراسة نموذج رياضى لقياس الكفاية الداخلية يختلف فى صياغته عن النماذج الرياضية الشائع إستخدامها فى الرسائل العلمية ، ويمكن عن طريق هذا النموذج قياس كفاية أكثر من مُدخل تعليمى فى آن واحد .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى عدة وجوه منها :

- هدف الدراسة ، اذ هدفت الى التعرف على مستوى الكفاية والعوامل المؤثرة فيها ومعوقاتها ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها ، دون التخطيط لتنمية مستوى الكفاية .

- ملاحظات على دراسات المحور الثانى .

لقد وفرت الدراسات السابقة تحليلاً علمياً للعوامل المؤثرة على الكفاية الداخلية سواء كانت من داخل النظام التعليمى أو من خارجه، وبذلك وفرت مجال للترجيح والمقارنة بين تأثيرات تلك العوامل تبعاً للخلفية الثقافية للنظام التعليمى وظهيره الإجتماعى ، غيرأن الملاحظ عليها التركيز على الجانب الكمى فى معالجة مستوى الكفاية دون الجانب الكيفى لها ، وتقديم مقترحات التطوير دون سند علمى يؤكد مدى فاعلية هذه المقترحات فى إحداث التطوير المرغوب على الرغم من وجود الاساليب والمنهجيات العلمية التى يمكنها المساهمة فى ذلك.

---

(١) أحمد ناصر النعيمى : الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة الامارات ، دراسة ميدانية ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .

ا المحور الثالث : دراسات تناولت التكاليف وعلاقتها بالكفاية الداخلية ٠

- دراسة تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى العراقى وأثرها فى كفايته الداخلية ، (١)

تحددت أهداف هذه الدراسة فى التعرف على تكلفة الطالب فى جامعة بغداد وكلياتها ، ومتابعة تأثير هذه التكاليف على الكفاية الداخلية ، والكشف عن مواطن الأسراف فى التكاليف والحد منها ، والبحث عن كيفية زيادة فاعلية الأساليب والوسائل التمويلية، بما يمكن من قبول إستيعاب أعداد إضافية من الطلاب دون زيادة فى حجم التمويل ٠

وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمعالجات الاحصائية ، وقد تناولت فى الفصل الثانى حجم الانفاق والتمويل والأتجاهات العامة لهما فى التعليم الجامعى فى العراق وقد تناولت بالتفصيل أهمية التمويل كأطار عام للمشكلة ، وفى الفصل الثالث تناولت الكلفة والكفاية الداخلية ومنهج دراستيهما فى التعليم الجامعى ، والاتجاهات والأساليب النظرية المتبعة فى تحليل الكلفة وتحديد المناهج الأساسية لتحليل التكاليف سواء كانت نظرية او تطبيقية (الكلفة / العائد أو الكلفة / الفاعلية) ، وفى الفصل الرابع تناولت الدراسة كلفة الطالب الفعلية فى التعليم الجامعى ، وكلفة الخريج على مستوى الاقسام العلمية ثم تحليل مكونات الكلفة للتعرف على نصيب الطالب فى هذه الكليات من الإنفاق بما يحقق كفاية النظام، وفى الفصل الخامس تناولت استقراء واقع الكفاية الداخلية للتعليم فى جامعة بغداد وفى كليات الأداب والعلوم تحديداً للتعرف على تأثير معدلات الإنفاق والتكاليف على هذا الواقع ، وفى الفصل السادس تناولت الدراسة تحديد المحاور الأساسية والإجراءات البديلة لاتجاهات التكاليف فى التعليم الجامعى وأثرها فى كفايته الداخلية ، وفى الفصل السابع عرضت خلاصة البحث ونتائجه ٠

وقد أسفرت هذه الدراسة عن تحليل للانفاق فى جامعة بغداد واثبتت وجود فاقد فى الكلفة وأن الأجور قد استغرقت ٥٢٪ من جملة الأنفاق ، والنفقات الإدارية ٣٤٪ من جملة الأنفاق ، والمستلزمات ١٤٪ من جملة الأنفاق ، كما أن إرتفاع وإنخفاض تكلفة الطالب الخريج ارتبط بمعامل الكفاية الداخلية فى علاقة عكسية ، وأن فقدان التوجيه المالى والتوازن فى توزيع الانفاق كان أبرز العوامل المؤثرة عند تحليل التكاليف ، كما أفادت فى التعرف على أثر حجم التكاليف على معامل الكفاية الداخلية (الكمية) ، وأن الأهم من الحجم الكلى للتكاليف هو عملية إدارة وتخصيص هذه التكاليف تخصيص أمثل يكون معه أقل قدر من الفاقد ٠

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى وجوه عديدة منها :

- هدف الدراسة فقد هدفت الى معرفة اثر التكلفة الفعلية على الكفاية الداخلية ، بينما يهدف البحث الى التعرف على الكيفية التى تؤثر بها استخدامات نظام التكاليف المعيارية وخاصة الإستخدام المعلوماتى على الكفاية ٠

---

(١) غانم سعيد شريف العبيدى : تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى العراقى وأثرها فى كفايته الداخلية ، دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ ٠

- دراسة . الكفاءة النوعية لكلفة التعليم . (١)

تحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى التعرف على كفاءة النشاطات التعليمية (القدرة على تحقيق الأهداف التحصيلية)، من خلال العلاقة بين النفقات التعليمية (التكاليف) ، والمستوى التحصيلى المتحقق فى كلية العلوم جامعة الموصول بالعراق .

وقد أستخدمت الدراسة الإسلوب الاحصائى لقياس هذه العلاقة وتحديد مستوى الكفاءة ، وقد استخدمت فى تحقيق الدراسة البيانات الخاصة بنتائج امتحانات الطلبة للعام الدراسى ١٩٧٩/٧٨ ، ثم صنفت هذه البيانات حسب المستويات التحصيلية وتم حساب معامل الكفاءة ، ثم قورنت النتائج وتم تحليلها .

وقد توصلت الدارسة إلى نتائج أهمها تحديد كفاءة كل صف دراسى ، وكل مادة دراسية على حده ثم تحديد الكفاءة الكلية للمرحلة الدراسية .

وقد افادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على الطرق والاساليب الاحصائية لحساب الكفاءة التحصيلية فى علاقتها بالتكاليف ، حيث تعد التكاليف الفاقدة أهم عناصر انخفاض الكفاءة الداخلية ، ويمكننا الافادة من هذه الكلفة الفاقدة فى تحسين وظائف المدخلات التعليمية وزيادة كفاءتها .

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى وجوه عديدة منها :

- هدف الدراسة ، فقد هدفت إلى قياس بُعد واحد من الابعاد المؤثرة فى الكفاية الداخلية للنظم التعليمية وهو التكاليف وهى وإن كانت مهمة فى علاقتها بالكفاية الداخلية الانها ليست الوحيدة المؤثرة على مستوى كفاية النظام التعليمى .
- المنهجية ، حيث استخدمت الاسلوب الاحصائى لمعالجة البيانات الكمية ، بينما استخدم البحث مدخل النظم لمعالجة كافة الجوانب المتصلة بمستوى الكفاية والمؤثرة فيه .

ملاحظات على دراسات المحور الثالث .

تناولت دراسات هذا المحور العلاقة بين التكاليف التاريخية والتى يتم انفاقها فعلاً والكفاية الداخلية من زوايا وابعاد مختلفة ، فاوضحت تأثير التكاليف على البعد الكمى للكفاية (الرسوب والتسرب) والبعد الكيفى للكفاية ممثل فى مستوى التحصيل وذلك خلال فترة زمنية سابقة ، ثم تناولت المقترحات الهادفة الى تحسين مستوى الكفاية ، الأأن هذه الدراسات ركزت علىالتكاليفالتاريخية دون ان تتطرق الى التكاليف المستقبلية أو تخطيط التكاليف أو التكاليف المخططة ، كما ركزت على البعد الكمى للكفاية وتناولت البعد الكيفى من منظور كمى يمثله درجات امتحان اخر العام للطلاب فى حين انه يوجد العديد من الجوانب الكيفية للكفاية ينبغى الانغفل عنها عند معالجة مستوى الكفاية الداخلية لأى نظام تعليمى .

---

(١) جمال أسد مزعل ، وصباح حنا هرمز: " الكفاءة النوعية لكلفة التعليم فى كلية العلوم فى ضوء مستوى تحصيل الطلبة " ، المجلة العربية للعلوم الانسانية ، العدد(١٥) ، ١٩٨٤، ص ص ٦٥-١٣٤ .

المحـور الرابع : دراسات تناولت التعليم الثانوى الصناعى ٠

- دراسة استراتيجية التعليم الفنى فى مصر ودورها فى التنمية الاقتصادية، (١)

تمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة فى محاولة صياغة استراتيجية مقترحة للتعليم الفنى فى مصرله دور أكبر فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بتوفير الاحتياجات الكمية والكيفية من العمال ٠

وقد تناولت الدراسة فى الفصل الأول واقع المجتمع المصرى جغرافياً وسكانياً واقتصادياً واجتماعيـــاً وثقافياً وتنموياً وتعليمياً ، ثم المشكلات التى يواجهها المجتمع والناتجة عن هذا الواقع فى الفصل الثانى، ثـــم تناولت حاجات التنمية الشاملة الى التعليم المتطور بصفة عامة وحاجاتها الى تعليم فنى يخرج عمال مهـــرة وفنين بالكم والكيف المطلوبين بصفة خاصة ،وفى الفصل الثالث تناولت الجهود والبرامج التى تهدف إلـــى إعداد العمال المهرة والفنين فى مراحل التعليم الفنى ٠ وقد إنتهى الفصل الرابع بصياغة لإستراتيجية مقترحه للتعليم الفنى مكونة من محاور وخطوط للحركة وتهدف الى رفع مستوى هذا التعليم والارتقاء بكافة جوانبه

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها هى صياغة إستراتيجية مقترحة للتعليم الفنى فى مصر ٠

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على مستوى كفاية التعليم الفنى وعلى العوامل المـــؤثرة على كفاية التعليم الثانوى الصناعى بأعتباره أحد المكونات الرئيسية للتعليم الفنى وأن كفاية تكاليف هـــــذا التعليم تعد من أهم العوامل التى ينبغى الالتفات اليها ومحاولة إيجاد بدائل استرتيجية لتحقيق هذه الكفايـــــة سواء على المستوى الكلى أوعلى مستوى تخصيص الموارد المتاحة تخصيصاً يحقق أهداف التعليم بكفاءة ٠

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى وجوه عديدة منها :

- هـــدف الدراسة اذ تناولت صياغة لإستراتيجية مقترحة للتعليم الفنى كله وتناولت العديد من المحاوربشكل عام حيث اقتصرت على الجانب الوصفى دون التطرق الى التخطيط الكمى ، ويعد التخطيط الكمى أحـــد جانبين لأى استراتيجية مستقبلية ٠

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الراهن في المنظور الإستراتيجي لتخطيط النظم التعليمية بصفة عامة وتخطيط التعليم الفنى بصفة خاصة، فالتعليم من الأنظمة التى تحتاج إلى تخطيط طويل المدى، وبخاصة التعليم الثانوي الصناعي إذا إريد أن تحقق مخرجاته متطلبات بيئته ومجتمعه٠

---

(١) محمد صبرى عبد المنعم الحوت : إستراتيجية التعليم الفنى فى مصر ودورها فى التنمية الاقتصادية، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٧٩ ٠

- دراسة نظام التعليم الثانوي الفنى (٣سنوات) . (١)

تحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى التعرف على مشاكل التعليم الثانوى الصناعى نظام ٣ سنوات كنظام فرعى فى منظومة التعليم الفنى ، وقد إستخدم منهج دراسة الحالة عن طريق دراسة مدرسة واحدة مختارة هى مدرسة شبرا الثانوية الصناعية .

وقد تناولت الدراسة تحديد الهدف والمنهجية وهيكل الدراسة ، ثم تناولت الخلفية التاريخية والاهداف كمفتاح للتعرف على تكوين نظام التعليم الفنى فى مصر ، ثم انتقلت الى جهود وزارة التربية والتعليم فى مجال التعليم الفنى ، ثم انتقلت الى دراسة المدرسة المختارة بالتفصيل والعمق اللازمين وخاصة دراسة تكاليف التعليم الصناعى من خلال البيانات التى تم تجميعها عن تكاليف التعليم الصناعى .

وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدد من النتائج أهمها :

- إن إتساع عدد المدارس عبر الجمهورية يجعل من الصعب تحديد خريطة مدرسية تنظيمية ذات كفاءة ،
- إن الأدارة المركزية تحتفظ لنفسها بمعظم السلطات لتقرير معظم الأشياء ، وأن اهم المشاكل التى تعانى منها هذه المدارس العجز الشديد فى الامكانات المادية والبشرية ، مع تزايد القيد مما أوجد نظام الفترتين فى اليوم الواحد الامر الذى يؤدى إلى العجز عن تقديم تعليم صناعى متطور .
- ضعف التدريب العملى للطلاب وعجز النظام عن جذب العناصر ذات الكفاية العالية للتدريس به .
- إن تدنى مستوى التعليم له علاقة وثيقة بالتكاليف والتمويل .

وقد أفادت هذه الدارسة البحث فى التعرف على اثار تكاليف التعليم والمشكلات المرتبطة بها مثل عجز تخصيص التكاليف على عناصر التكلفة (البشرية والمادية) وآثار ذلك على كفاية التدريب العملى والتعلم كما بينت الدراسة التكلفة الفاقدة نتيجة الرسوب والتسرب فى هذا التعليم كنسبة مؤية وصلت الى ٣٠٪ من جملة التكاليف فى سنة الدراسة ، وهو نسبة عالية وتحتاج الى سبل فعاله لخفضها ولتحسين مستوى الكفاية.

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى وجوه عديدة منها:

- هدف الدراسة فقد هدفت الى مجرد التعرف على مشاكل هذا التعليم دون الدخول فى تفاصيل تنميته .
- المنهجية فقد عمدت الى دراسة الحالة لمدرسة واحدة ثم عممت النتائج على النظام كله.

---

(1)F.W.Greig and Champman ; The Three Year Technical Eduction System In The A.R.E., Special Regional Study on Alternative Modes of Vocational Training and Technical Education , London : The Worled Bank , 1985 .

- دراسة تقويمية للمدارس الثانوية الصناعية النوعية (نظام ٣ سنوات) (١)

تحدد الهدف العام لهذه الدراسة فى تقويم المدارس الثانوية الصناعية النوعية فى مصـــر وهـى تلك المدارس التى تكون ملحقة بمصانع ، وقد إستخدم البحث المنهج الوصفى باستخدام طريقة المسح للمـدارس ودراسة الحالة ، والمدخل الاحصائى فى تقييم وتحليل البيانات والنتائج ٠

وقد تناولت الدراسة التعرف على الواقع الكمى والكيفى للمدارس النوعية فى مصر فى الفصل الاول ثم انتقلت الى التعرف على أهم المشكلات التى تواجه هذه النوعية من المدارس فى الفصل الثانى ثم انتقلت الـى بحث امكانية تطوير هذا النوع من المدارس وامكانية تقييم هذا النوع فى الفصل الأخير ٠

وقد اسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمهـا :

- ان توزيع الطلاب على هذه المدارس يتم إجبارياً أو تبعاً لشروط لاتلائم الطلاب ، وهو مايعنى أن القبول بها لايتم وفق ميول ورغبات الطلاب ٠
- إن التوجيه الفنى والمهنى لهذه المدارس مازال دون المستوى المطلوب
- إن مقررات الدراسة بها حشو زائد فى محتوى بعض المواد العملية والنظرية ٠
- عدم كفاية التدريب العملى للطلاب واساليب التقويم ٠

وقد افادت هذه الدراسة البحث الراهن فى التعرف على ان العامل الحاسم فى تحديد مستوى الكفايـــة الداخلية للتعليم الثانوى الصناعى ليس فى تبعيته هذا التعليم من الناحية الإدارية (الإدارة التعليمية المركزية، اوإدارة المصانع والشركات باعتبارها إدارة محلية) وانما العامل الحاسم هو مدى توافر المدخلات الماديـــة والبشرية ، واسلوب ادارة واستخدام هذه الموارد والامكانات استخدام أمثل عن طريق التخصيص العلمـــى للتكاليف على عناصرها بما يحقق أهداف التعليم بكفاية ، وقد أظهرت مدى الحاجة الى الاداة الموضوعيـــة لتحقيق هيكل تكاليفى متوازن وفعال بالنسبة للاهداف ٠

وتختلف هذه الدراسة عن البحث الراهن فى عدة وجوه أهمها:

- الهدف حيث هدفت هذه الدراسة الى تقويم نوعية من المدارس الثانوية الصناعية تتميزعن المدارس الـتى تشرف عليها وزارة التربية والتعليم للتعرف على مدى ماتحققه هذه التبعية الادارية لصالح العملية التعليمية ، ويعد التقويم مرحلة اساسية فى صياغة اية خطة تعليمية وأساس موضوعى لها ٠
- المنهجية فقد استخدمت المنهج الوصفى ودراسة الحالة للوصول الى تقويم للواقع بينما يتجاوزمنهج البحث التقويم الى التخطيط للنظام ٠

---

(١) إكرام سعد غلاب : دراسة تقويمية للمدارس الثانوية الصناعية النوعية (نظام ٣ سنوات) فى ضـــوء أهدافها ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الازهر ، ١٩٩٠ ٠

- دراسة تقويم وإصلاح قطاع التعليم فى مصـــر ٠

تمثل الهدف العام لهذه الدراسة فى إجراء تقويم شامل لقطاع التعليم فى مصر بهدف إصلاحه تحقيقاًلاهداف استراتيجية تطوير التعليم ، وقد تناولت فى الفصل الأول منها منهجية التقويم ثم عرضـــت لسياسة وإطار عمل هذه الدراسة فى الفصل الثاني ، ثم استعرضت أهداف إصلاح التعليم والخطـــوات اللازمة لتحقيقه ، وقدمت تقويماً لدرجة النجاح فى تنفيذ هذه الخطوات ، ثم أوضحت العقبات الرئيسية أمام تنفيذ هذا الإصلاح ، ثم عرضت للتوصيات بدراسات محددة يجب أن تجرى لكى تمدنا بالمعلومات اللازمة حول مستقبل نشاط التعليم فى مصر ٠

ويعد الفصل الخامس والتاسع من الفصول ذات العلاقة المباشرة بالتعليم الثانوى الصناعى ومستوى كفايته الداخلية والخارجية ، حيث تم إجراء تقويم للتعليم الفنى كله أوضح مشكلاته وتكاليفه وتمويلـــه فى الفصل الخامس ، كما تم تحليل اقتصاديات هذا التعليم مع إبراز العلاقة بينه وبين الإقتصاد الكـــلى واتجاه تطور كلفته سواءالجارية أو الرأسمالية فى الفصل التاسع ٠

وقد أفادت هذه الدراسة المنهجية البحث الراهن فى توفير صورة كلية تحليلية لمعالجة المنظومة التعلمية - بما فيها التعليم الثانوى الصناعى - فى مصر وكذلك التصور المتكامل للعلاقات الداخلية بين متغيرات العملية التعليمية ، كما أفادت فى التعرف على الإمكانات المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية للتعليم الصناعى خاصة وأن مصدر المعلومات التى وردت بها هو وزارة التربية والتعليم لذا فهى تعد توثيقية لواقع التعليم واتجاهات نموه فى فتره التقويـم .

وتختلف هذه الدراسة القطاعيه عن البحث الراهن فى العديد من الوجوه منها :

١- هدف الدراسة فهو تقويم قطاعى تمهيداً لأتخاذ قرارات إصلاحيه بينما هدف البحث الراهن معرفة كيفية تأثير نظاماً فرعياً - التكاليف المعيارية - على مستوى الكفاية الداخلية ويعد التقويم المرحلة الاولى فى عملية صناعة قرارات تخطيطية ناجحة .

٢- المنهجية حيث استخدمت الدراسة منهج التحليل القطاعى للتعليم فى مصر بينما أستخدم البحث المنهج الوصفى التحليلي .

ملاحـظات على دراسات المحور الرابع ٠

أوضحت الدراسات السابقة مدى ضعف مستوى كفاية التعليم الثانوى الصناعى الداخلية ، ومدى ضعف مستوى مكونات مُدخلات هذه الكفاية ، ومدى الحاجة الى الأنظمة والإدوات التى تساهم فى تنمية مستـــوى كفاية هذا التعليم ، وتحقق المزج الامثل لعناصر مُدخلاته عن طريق التخصيص العلمى لموارده المالية علـى عناصر تكلفتهُ (المدخلات المادية والبشرية) ٠

كما أوضحت هذه الدراسات أن المشكلات المرتبطة بهذا التعليم تحتاج فى علاجها الى المنظـــور الإستراتيجى ، وإلى التخطيط طويل المدى لضمان تحقيق الغايات والأهداف المأمولة ٠

(1) Government of Egypt Ministry of Education ; Reform of The Education System of Egypt a Sector Assessment , Op, Cit. (Un Publish)

الملاحظات العامة على الدراسات والبحوث السابقة ٠

أوضحت الدراسات السابقة في المحاور الأربعة ضعف كفاية ملائمة نظام التكاليف التاريخية للإستخدام في مجال التربية والتعليم ومدى حاجة النظم التعليمية الى نظم تكاليفية أكثرملائمة لطبيعتهاباًعتبارها صناعة للمستقبل، وقد أوردت هذه الدراسات بعض الأسس النظرية حول نظام التكاليف المعيارية بأعتباره نظـــام يهتم اساساً بالمستقبل ، وقد أوضحت هذه الدراسات مدى العلمية والمرونة التى ينفرد بها هذا النظـــام ممـــا يؤكد مدى حاجة التعليم لهذا النظام ٠

كما اوضحت تلك الدراسات مدى حاجة التعليم الثانوى الصناعى على وجه الخصوص إلىتنمية مستوى كفايته الداخلية الامر الذى يتطلب ضرورة استخدام النظم المتطورة فى زيادة فاعلية مدخلات التعليم وتحقيق المزج الامثل بينها ، وترشيد التكاليف وتخصيصها على اوجه الاستخدام بما يحقق فاعليتها٠

كما اوضحت تأثيرات العوامل الخارجية والداخلية على مستوى كفاية التعليم ، وانه فى كثيرمن الاحيان تكون العوامل والقوى الخارجية أكثر تأثيراً وفاعلياً من العوامل الداخلية مما يتطلب درجة عالية من المرونة والتكيف يجب توفرها فى النظام التعليمى ، ويفاد من ذلك مدى حاجة النظام التعليمى للنظم التكاليفية التى من خصائصها تحقيق المرونة والتكيف فى النظام التعليمى ليكون أفضل فى مستوى الكفاية وأكثر إستجابة لحاجة المجتمع ٠

كما أوضحت أن للكفاية الداخلية أبعاداًكمية وكيفية وإقتصادية ومن الضرورى أن تتوازن تنمية هـــذه الأبعاد ، وانه لكى يتحقق ذلك التوازن ينبغى توافر المعلومات كمكون أساسى فى إحداث أى تنميـــة لمستوى الكفاية ، وتعد معلومات نظام التكاليف الملائم لنوع التعليم وإحتياجاته الراهنة والمستقبلية من أهـــم الأدوات اللازمة لتخطيط مستوى الكفاية إلى المستوى المأمول وصناعة قرارات تخطيطية استراتيجية رشيدة ٠

إن البحث الراهن يبنى على ماتوصلت اليه هذه البحوث والدراسات من نتائج وتوصيات ســـواء فيمـــا يتصل بنظم التكاليف أو مستوى الكفاية الداخلية للتعليم الثانوى الصناعى أوفيما يتصل بالتكاليف فى علاقتهـا بمستوى الكفاية الداخلية ويبلور كل ذلك فى حاجة النظام التعليمى الى إستخدامات نظام التكاليف المعياريـــة كنظام معلوماتى واستحداث تطبيق إستخدامات هذا النظام فى التعليم الثانوى الصناعى مـن أجـل التخطيط لتنمية مستوى كفايته ٠

تاسعاً : خطوات البحث .

لتحقيق هدف البحث الرئيسى وأهدافه الفرعية سوف يتبع الخطوات التالية :

الخطـــوة الاولى : تكوين الاطار العام للبحث .

ويتم خلالها عرض مبررات إختيار المشكلة ، ومشكلة البحث ، وأهدافه ، وأهميته ، وحدوده، ومنهجه ، ومصطلحاته ، ومراجعة وتحليل البحوث والدراسات السابقة ، وخطوات البحث .

الخطـــوة الثانيـــة : تكوين الاطار النظرى لنظام التكاليف المعيارية .

ويتم خلالها عرض أهم الادبيات التربوية وغيرها والتى تتصل بالموضوع .

، ومنها متطلبات وضع نظام تكاليف ملائم للتعليم الثانوي الصناعي ، وتطور العلاقة بين النظم التعليمية ، والنظم التكاليفية ، وتصميم نظام معلومات التكاليف الملائم للتعليم الثانوي الصناعي واستخداماته .

الخطـــوة الثالثـــة : تقويم الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي .

ويتم فيها تقويم تطور وواقع الكفاية الداخلية للتعليم الثانوي الصناعي في ضوء إستخدامات نظام التكاليف التاريخية ، ومدى فاعلية إستخداماته .

الخطـــوة الرابعة : إجراء صياغة تطبيقية لعملية صناعةالقرارات التخطيطية الاستراتيجية للتعلـــــيم الثانوى الصناعى خلال الفترة الموضحة بالحدود باستخدام معلومات نظام التكاليف المعيارية .

الخطوة الخامسة : تقويم فاعلية نظام التكاليف المعيارية .

ويتم خلالها تقويم فاعلية إستخدامات نظام التكاليف المعيارية من خلال رصد الآثـار المتوقعة نتيجة إستخدامات نظام التكاليف المعيارية على مستوى الكفاية الداخليـــة للتعليم الثانوى الصناعى من خلال مجموعات من المعايير المتصلـــة بالجوانـب الكمية والكيفية والاقتصادية للكفاية الداخلية ، وعرض أهم ماتوصل اليه البحث مـــن نتائج وأهم مقترحاته